

الخطة العربية السرية للإطاحة بالرئيس عباس

الكاتب: ديفيد هيرست

المصدر: Middle East Eye

تاريخ النشر: 28 أيار 2016

العنوان الأصلي: EXCLUSIVE: The secret Arab plan to oust Palestinian leader Abbas

وكالة القدس للأنباء - ترجمة خاصة

ملخص: قالت مصادر رفيعة للصحيفة إن دول الإمارات العربية المتحدة ومصر والأردن تتآمر لاستبدال محمود عباس بمنافسه الفتحاوي اللدود محمد دحلان.

تخطط دول الإمارات العربية المتحدة ومصر والأردن لمرحلة ما بعد محمود عباس، الأمر الذي من شأنه إفساح المجال لمنافسه الفتحاوي اللدود محمد دحلان للسيطرة على الرئاسة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، بحسب ما علمت صحيفة "عين الشرق الأوسط MME".

وكشفت مصادر فلسطينية وأردنية عليا للصحيفة، بشكل منفصل، عن الخطة. وبالرغم من اختلاف النبرة – حيث يتميز المصدر الأردني بالتحذير من نقاط الضعف المعروفة لدحلان – إلا أن المصدرين يؤكدان، بشكل مستقل، وجود خطة عمل مشتركة.

يعتبر عباس شخصية بارزة في السياسة الفلسطينية منذ تسعينات القرن الماضي، ويشغل منصب الرئيس منذ عام 2005.

دحلان رئيس سابق للحزب السياسي الفلسطيني (فتح)، تم نفيه من قطاع غزة والضفة الغربية، وله علاقات وثيقة مع النظام الملكي في الإمارات العربية المتحدة.

وقد عقدت دولة الإمارات العربية المتحدة بالفعل محادثات مع إسرائيل حول استراتيجية لتثبيت دحلان، وسوف تقوم الأطراف الثلاثة بإعلام المملكة العربية السعودية، بمجرد التوصل إلى اتفاق على الشكل النهائي لها.

الأهداف الرئيسية للخطة هي:

- توحيد وتعزيز حركة فتح في الانتخابات المقبلة ضد حماس.
- إضعاف حماس من خلال تقسيمها إلى فصائل متصارعة.
- إبرام اتفاق سلام مع إسرائيل بدعم من الدول العربية.
- السيطرة على المؤسسات الفلسطينية ذات السيادة والسلطة الوطنية الفلسطينية، ورئاسة منظمة التحرير الفلسطينية، وقيادة حركة فتح.
- تنسيق رقصة عودة دحلان باعتباره قوة دافع لعرش حركة فتح والسلطة الفلسطينية.

أحد القوى المحركة الرئيسية للخطة هو محمد بن زايد، ولي عهد أبو ظبي، الذي أوضح للأردن أن الخلافات حول الرئيس الفلسطيني محمود عباس أثرت على العلاقات الثنائية.

في لحظة ما، طالبت الإمارات باعتقال عباس، كذلك بمنعه من دخول الأردن أو استخدام الأردن للسفر إلى الخارج.

وبحسب مصدر فلسطيني رفيع، فإن "الإمارات، وتحديداً محمد بن زايد، ترفض عباس قطعياً على المستوى الشخصي، إلى حد أنهم قالوا للأردنيين صراحة إن السبب وراء موقف دولة الإمارات العربية المتحدة السلبي من الأردن يرجع إلى حقيقة أن الأردن لم يتخذ موقفاً ضد عباس."

قامت الدول العربية الثلاث بتحديد الخطوات اللازمة لتنفيذ هذه الخطة، وقد خصصت لكل ممثل دوره.

قبل إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، التي يمكن أن تعقد هذا العام، والتي يمكن من خلالها إزالة عباس، وتعيين بديل، والتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل، فإن سلسلة من الخطوات يتعين اتخاذها.

الخطوة الأولى هي تحقيق المصالحة داخل حركة فتح.

"يعتقد دحلان أن حماس أضعف من فتح في غزة، وأن فتح أضعف من حماس في الضفة الغربية، وأنه يمكن لفتح الفوز إذا كانت موحدة، في حين أنه من المرجح فوز حماس إذا بقيت فتح مفرقة"، بحسب قول المصدر الفلسطيني الرفيع.

"ويرى دحلان أن هناك خيارين متوفران لتحقيق ذلك: إما استقالة أبو مازن، وهذا غير وارد، أو أن يقوم الأردن بإجراء مصالحة بين دحلان وعباس تحت شعار تعزيز حركة فتح."

تتمثل الخطوة الثانية بالاتفاق مع حماس على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية. وأما الخطوة الثالثة فهي "إعادة تشكيل" السلطة الفلسطينية في فترة ما قبل الانتخابات.

"تعتقد الأطراف [دول الإمارات العربية المتحدة والأردن ومصر] أن محمود عباس قد انتهى سياسياً وأنه ينبغي لهم السعي لوقف أي مفاجآت يقوم بها عباس خلال الفترة التي ستبقى فيها فتح تحت قيادته لحين إجراء الانتخابات"، بحسب قول المصدر نفسه.

"ووفق هذا الإطار فإنهم يؤكدون على ضرورة دفع أبو مازن لتعيين نائب له."

على دحلان أن يحرص على عدم تقديم نفسه كمرشح للرئاسة "في هذه المرحلة"، بحسب المصادر، إلا أن عليه السعي لمنصب رئيس البرلمان، وهو المنصب الذي يعتقد انه يمكنه من السيطرة على الرئاسة.

يريد دحلان وزير الخارجية الفلسطيني السابق ناصر القدوة لمنصب الرئيس، رغم أن الإسرائيليين يفضلون أحمد قريع (أبو علاء). يدعي دحلان أنه قادر على التأثير على كليهما.

"يعتقد دحلان أنه بالإمكان تقسيم المناصب القيادية إلى ثلاثة: زعيم حركة فتح، رئيس السلطة الفلسطينية، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية. وهو لا يعترض على ترشيح الأردن من يروونه مناسباً لشغل هذه المناصب"، يقول المصدر.

"بعد تقديم خياراته وتفضيلاته الشخصية، يقول دحلان إن هذه المسألة تخضع للحوار والمناقشة مع الأردنيين والإماراتيين، وأنه من الممكن التعامل مع الأسماء التي يقترحها الأردن".

يريد دحلان إجراء كل من الانتخابات البرلمانية والرئاسية تحت اسم "دولة فلسطين" وليس تحت راية المجلس التشريعي الفلسطيني، الذي تسيطر عليه حركة حماس، أو السلطة الفلسطينية. من وجهة نظر دحلان، فإن هذا الترتيب سيقوي منظمة التحرير الفلسطينية ضد السلطة الفلسطينية، ويتجاوز مسألة الميثاق الفلسطيني.

الخطوة الرابعة في هذه الخطة هي "إخضاع حماس".

من وجهة نظر دحلان، يمكن تحقيق ذلك بعدة طرق: من خلال تقسيم حماس الى فصيل وطني داخل قطاع غزة وآخر دولي مرتبط بالتنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين، ومن خلال احتواء حماس داخل السلطة الفلسطينية، ومن خلال تطوير "الضغط الناعم" على حماس، مثل الخطة الإماراتية لتكوين محطة لتحلية المياه في سيناء، لخدمة قطاع غزة، مع إعطاء المصريين وحلفائهم خيار قطع الإمدادات.

ويضيف المصدر: "يعتقد دحلان أنه بالإمكان العمل مع قيادة حماس داخل قطاع غزة. وهو يدّعي أنه هو الذي أقنع المصريين باللقاء مع وفد حركة حماس، ضمن هذا السياق".

"أبلغ المصريون حماس شروطهم الثلاثة للمصالحة، وهي تحديداً، أن تتوقف حماس عن كل سلوك عدائي داخل قطاع غزة، وأن تعمل حماس على تهدئة الأوضاع داخل سيناء، وأن تسلم حماس إلى مصر المطلوبين الموجودين داخل قطاع غزة. يؤكد دحلان أنه هو الذي أضاف الشرط الأخير على وجه الخصوص، وذلك لـ"الضغط على حماس".

ومن الطرق الأخرى لاحتواء غزة هي بمحاولة ربط حركة الجهاد الإسلامي، المنافسة لحركة حماس في القطاع، بدولة الإمارات العربية المتحدة، عن طريق بناء الاستثمارات التي أوقفها إيران عنهم.

وكان وفد من حركة الجهاد الاسلامي قد وصل إلى القاهرة، يوم الثلاثاء، وأجرى محادثات مع مسؤولين في مديرية المخابرات العامة المصرية.

وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة قد "أسندت أدواراً" إلى توني بلير، مبعوث اللجنة الرباعية الأسبق إلى الشرق الأوسط، وإلى مبعوث الأمم المتحدة الحالي، نيكولاي مالدينوف. كما تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً للقاء راشد الغنوشي، زعيم حزب [حركة] النهضة التونسي.

وقد تم تأكيد هذه الخطة من قبل مصدر أردني رفيع المستوى، لخصها للصحيفة، بعد الزيارة التي قام بها دحلان إلى عمان في 31 آذار، وهي الأولى له إلى المملكة منذ خمس سنوات.

في ذروة الصراع بين عباس ودحلان، في عام 2012، حجز الأردن على أصول لشقيق دحلان بناء على تعليمات من السلطة الفلسطينية.

كان غطاء زيارة دحلان مؤخراً هو حضور حفل زفاف، غير أن هدفها كان طلب التدخل الأردني للمصالحة مع عباس.

ووفقاً للمصدر، يتعاطى الأردن بحذر مع دحلان.

نقاط القوة لدى دحلان هي علاقاته القوية مع دولة الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل والولايات المتحدة. ولدى دحلان أيضاً صلات قوية بسياسيين فلسطينيين رئيسيين مثل ياسر عبد ربه وسلام فياض وناصر القدوة، وكانت لديه القدرة على تعزيز نفوذه في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال المال.

نقاط ضعف دحلان

لكن قائمة نقاط ضعف دحلان، في الدوائر الأردنية العليا، أطول.

فهو لا يحظى بشعبية بين الفلسطينيين، ومتهم بالفساد، وبالارتباط بأجهزة الأمن الإسرائيلية.

كما تثير علاقته "الصفريّة" بعباس، الذي يرى في دحلان التهديد الأبرز الذي يواجه رئاسته، معضلة، بناء على واقع أن دحلان يعمل من خارج الأراضي التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية.

يعتقد الأردنيون أن قرار الرئيس عباس استبدال ياسر عبد ربه بصائب عريقات، أمينا لتنفيذية منظمة التحرير، يوضح أن عباس على بينة من احتمال حدوث انقلاب في القصر، ويمكن لذلك أن يأتي على حساب المصالح الأردنية في القدس.

ومع ذلك، لوحظ تأثير لدحلان في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين داخل الأردن، بما يمكنه من تشكيل "ورقة مهمة لفرض السيطرة داخل المخيمات".

اختر الأردن المماثلة للموازنة بين إيجابيات العرض الذي يقدمه دحلان وسلبياته، بحسب المصدر.

السياسة التي تم اعتمادها تقوم على مواصلة تعزيز الاتصالات مع دحلان، وإظهار الاهتمام باحتضان المصالحة داخل حركة فتح، ولكن إبلاغه بالانتظار إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، وطلب مساعدة الولايات المتحدة في دفع عباس نحو المصالحة.

سيبلغ الأردن دحلان أن هناك حاجة لإعداد الأرض لخطوة من هذا النوع، ولكنه سيقوم في الوقت نفسه "باختبار صدق دحلان وإخلاصه" من خلال الطلب منه دعم دور الأردن في القدس بطرق عملية.

رأى الأردن مزايا واضحة في التعامل مع دحلان. من شأن المصالحة داخل حركة فتح، على سبيل المثال، أن تساعد الأردن في ممارسة نفوذه في الضفة الغربية. ولكنه رأى فيها أيضاً أفضاخاً محتملة.

من بينها، أهمية إبقاء الملك عبد الله فوق الخلافات الفلسطينية بين الفصائل، وخطر أن يصبح الأردن طرفاً في الصراع الدائر داخل حركة فتح، وخطر المغامرة بالعلاقات الجيدة التي تربط عباس بالأردن.

"لا ينبغي بملك الأردن أن يقود مبادرة من المحتمل فشلها. وبالنظر إلى تورط دحلان، يمكن أن ينظر إلى الملك على أنه شخص منحاز ويدعم طرفاً ضد آخر. هكذا ينظر عباس إلى الدور الذي لعبه [الرئيس المصري عبد الفتاح] السيسي ودولة الإمارات العربية المتحدة"، بحسب المصدر الأردني.

وكالة القدس للأخبار - ترجمة خاصة